خلاف المفعول له فلا يقال قمت وسرت خوفا اذ لا يجوز قمت اي
الخوف لعدم التوسع فيه والنفس الى جواز النتازع فيه
اميل فتنبه **المفعول المطلق قوله** زاد في متن
الكافية اي يحتمل ان مراده التوكيد على المناظر بانه كان ينبغي
ان يزيد هنا ذكر لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لانه
لا تصريح فيما يذكره بان المفعول المطلق اي يجيء هو وان كان
يؤخذ ذلك من قول المصنف الخ بعونه ذكره بعد الترجمة
المشعر بان المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوبا مفيدا
للتوكيد او مبينا للنوع او العدد يؤخذ من قوله بعد الخ
وقوله توكيد الخ وتحتمل ان مراده باحتساب اقتصار المصنف هنا
على قول المفعول المطلق وتوكيد على زيادته في متن الكافية وهذا هو
الظاهر وان هدم البعض بالاحتمال الاول وذلك تفسير
للشيء اي هو زوه المتقدمون بناء على ان المقصود التمييز في
الجملة لا تكون اصالة بدليل ما يقدمه نظرا الى ان ما
يقوم مقامه اي المصدر اي يحل محله ويوضع في مكانه مما
يدل عليه كلفظ كل وبعض المضافين الى المصدر وكالعدد خلف
عنه في ذلك اي في المفعولية المطلقة وانما اي المصدر الاصل
اي والاعتبار ليس الا الاصل اما اذا نظرنا الى ان القايم مقامه
يوطئ محله ويشتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهي
ما اي لم يقل من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع
المؤول مفعولا مطلقا ولم يقل منصوب نظرا الى انه قد يرفع
نايبا عن الفاعل كما سيجيء وفيه ما سيأتي وانما خص النقض
بالخبر دون غيره كالمبتدا والفاعل لانه قد يجيء مبينا للنوع

عامله

عامله كما في ضربت ضرب اليم وعدده كما في ضربت ضربتان مفيد
الخ مما خرج به كراهتي في قولك كرهت كراهتي عليا ان كراهتي
مفعول به لكرهت اذ هو لا يوكد ولا يبين نوع عامله واعدده
فالاعتراض بان التعريف صادق عليه غير متوجه توكيد
عامله اي توكيد مصدر عامله الذي تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد اذ ذكر
شرط في التاكيد اللفظي الذي هذا منه فمعنى قولك ضربتهم ثنا
احدثت ضربا مثل ضربا هذا ما افاده الدماميني والدضني وبحث فيه
بانه يدفع التجوز كالنفس العين ورد بان التاكيد اللفظي قد
يكون لدفع التجوز في المتقدم والمطول وافتاه السيد ان قولهم
اللص الامير لدفع توهم التجوز فاعرفه والمراد افادت التوكيد
من غير بيان نوع او عدد والا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقا
قدح وان كان لا يفقد واو في قولي او بيان نوعا وعدده لمنع الخلو
لكن تجويزها الجمع بالنظر الى القسمين الاخيرين كما في
ضربت ضربتي الامير لا بالنظر الى القسم الاول لتقييده بعدم بيان
النوع والعدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الاخيرين وبهذا يعلم
ما في كلام البعض فما ليس غير الوقال فليس غير الكان اهـ من
اذ لا داعي لما في اخراج ما ذكر ولان شان الجنس ان لا يخرج به
وقول المصدر اي من كل ما هو غير وغير مصدر
ليخرج الحال المؤكدة يتبادر من تخرج شيئا اخر غير الحال المؤكدة
لم تخرج الا بقولنا من مصدر ولم نعثر عليه فلعله اشار بخرج
الى انه يخرج بقولنا من مصدر وان خرج بما بعده ايضا كالجملة
المحكية بالقول بناء على الصحيح انها مفعول به فاعرفه المصدر
المؤكد هو المصدر الثاني المؤكد للخبر ووجه مرجوحيته انه لم يؤكد

Copyright King Saud University